بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى؛ والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى؛ أما بعدُ: فهذه كلماتٌ وجيزةٌ، وعباراتٌ يسيرةٌ جمعتُ فيها بعضَ كلامِ أهلِ العلمِ حولَ حديثٍ فيه حوارُ النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – مع عُكَّافِ بنِ وداعةَ الهلاليِّ – رضي الله عنه – عن النكاحِ.

وقد ذكرتُ أولا لفظَ الحديثِ، ثم ذكرتُ من أخرجه من أصحاب كتب الحديث والسنة، ورتبتُهم حَسبَ وفيَاتِهم الأقدم فالأقدم، ثم نقلتُ ما وقفتُ عليه من أقوالِ المحدثينَ وحُفَّاظِ الحديثِ – قديما وحديثا – الذين تكلموا في هذا الحديثِ؛ وبينوا علَلَه وسببَ ضعفِه؛ وقد رتبتُهم – كذلك – حسبَ وفيَاتِهم؛ الأقدم فالأقدم.

وعزوتُ كلَّ الأقوالِ إلى مصادرِها حَسبَ الجهدِ والاستطاعةِ، واللهَ أسألُ أن أكونَ قد وفقتُ فيما كتبتُ وجمعتُ؛ فإنْ أصبتُ فمن اللهِ – عز وجل – وحدَه، وله الفضلُ والمنَّةُ، وإنْ أخطأتُ فمني ومن الشيطانِ، وأستغفرُ اللهَ من كلِّ خطأٍ وزللٍ وتقصيرٍ، وإلى المقصودِ؛ بإذنِ اللهِ الواحدِ المعبودِ.

أولا- ذكرُ لفظِ الحديثِ:

دخل على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – رجلٌ يقال له: عُكَّافُ بنُ بشرٍ التميميِّ، فقال له النبيُّ – صلى الله عليه وسلم –: «يا عكافُ، هل لك من زوجةٍ؟.

قال: لا.

قال: ولا جارية؟.

قال: ولا جارية.

قال: وأنت موسرٌ بخيرٍ؟

قال: وأنا موسرٌ بخيرٍ.

قال: أنت إذا من إخوانِ الشياطينِ، لو كنت في النصارى كنت من رهبانِهم، إنَّ سنتَنا النكاحُ، شِرَارُكُمْ عزابُكُمْ، وأَرَاذِلُ موتاكُم عزابُكم، أَبِالشَّيْطَانِ تمرسون؟ ما للشيطانِ مِنْ سِلاحٍ أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون، أولئك المطهرون المبرؤون من الخَنَا، وَيْحَكَ يا عُكَّافُ، إنهن صَوَاحِبُ: أيوب وداود، ويوسف وكرسف.

فقال له بشرُ بنُ عطيةَ: ومَن كرسف يا رسولَ اللهِ؟

قال: رجلٌ كان يعبدُ اللهَ بساحلٍ من سواحلِ البحرِ ثلاثَمِئَةِ عامٍ، يصومُ النهارَ، ويقومُ الليلَ، ثم إنه كفرَ باللهِ العظيمِ في سببِ امرأةٍ عشِقَهَا، وتركَ ما كان عليه من عبادةِ اللهِ، ثم استدركَ اللهُ ببعضِ ما كان منه فتابَ عليه، وَيْحَكَ يا عُكَّافُ، تزوجْ، وإلا فأنت من المذبذبين.

قال: زَوِّجْنِي يا رسولَ اللهَ.

قال: قد زَوَّجْتُكَ كريمةَ بنتَ كلثومٍ الحميريِّ».

ثانيا- ذكر من أخرجَه من أصحاب كتب السنة:

أخرجه عبدُ الرزاقِ الصنعانيُّ في (المصنف) (6/ 171) رقم (10387)، وأحمدُ في (المسند) (35/ 355) رقم (21450) – واللفظ له -، ومن طريقه ابنُ الجوزيِّ في (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) (2/ 118) رقم (999)، ، وفي (تلبيس إبليس) ص (260-261)، وفي (ذم الهوى) ص (280)، كلهم من طريق محمد بن راشد عن مكحول عن رجل عن أبي ذر الغفاري – رضي الله عنه -؛ وهذا إسناد ضعيف؛ لحال ابن راشد، ولجهالة الراوي عن أبي ذر – رضي الله عنه -.

وأخرجه الديلميُّ في (الفردوس) - وساق سندَه السيوطيُّ في (اللآلي المصنوعة) (2/ 136) – عن عبد الله بن عباس – رضي الله عنه -؛ وفيه: عمر بن صبيح؛ اتُّهِمَ، بل رُمِيَ بالكذب وَوَضْعِ الحديث.

وأخرجه ابنُ شاهين[1] من طريق محمد بن عبد الرحمن السلماني، عن أبيه، عن ابن عمر – رضي الله عنه – به.

---

[1]) كما في (الإصابة) لابن حجر العسقلاني (4/ 441) .

السلماني- كذا نقله ابنُ حجرٍ – رحمه الله -، ولعل الصوابَ هو: البيلماني، وهو المعروف من هذا السند عن ابن عمر – رضي الله عنه –؛ فأما عبد الرحمن فهو ضعيف. بل قال فيه البخاريُّ وأبو حاتمٍ والنسائيُّ والساجيُّ: «منكر الحديث».

أما ابنه محمد؛ فقد قال فيه الدارقطنيُّ: «ضعيف، لا تقوم به حجة».

وقال ابنُ حِبَّانَ: «لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكْرُه في الكتب إلا على جهة التعجب!».

وقال صالح جزرة: «حديثه منكر».

وقال الأزديُّ: «منكر الحديث، يروي عن ابنِ عمرَ بواطيلَ».

وأخرجه ابنُ أبي عاصمٍ في (الآحاد والمثاني) (3/ 91) رقم (1410)، وبحشلٌ في (تاريخ واسط) ص (213)، وأبو يعلى الموصليُّ في (المسند) (12/ 260) رقم (6856)، والعقيليُّ في (الضعفاء) (3/ 356)، وابنُ قانعٍ في (معجم الصحابة) (2/ 283)، وابنُ حبانَ في (المجروحين) (3/4 و 4)، والطبرانيُّ في (المعجم الكبير) (18/ 85) رقم (158)، و(25/ 16) رقم (10) - مختصرا جدا -، وفي (مسند الشاميين) (1/ 213) رقم (381)، و(4/ 363) رقم (3567)، وأبو نعيم في (معرفة الصحابة) (4/ 2216) رقم (5539)، (4/ 2246) رقم (5582)، و(6/ 3434) رقم (7823)، والبيهقيُّ في (شعب الإيمان) (7/ 336) رقم (5094)، وقوامُ السنةِ في (الترغيب

والترهيب) (3/ 252) رقم (2465)، وابنُ الجوزيِّ في (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) (2/ 119) رقم (1000)، وابنُ الأثيرِ في (أسد الغابة) (4/ 65) رقم (1071)، و (7/ 244) رقم (2375) من طرق مختلفة؛ كلهم عن عطية بن بسر المازني – رضي الله عنه –، وهذه الطرق عن عطية = وقع فيها اختلاف كبير؛ مما يدل على اضطرابه، والله أعلم. وسيأتي في كلام أهل العلم شيء من التفصيل في ذلك.

ثالثا– ذكرُ أقوالِ الحفاظِ والمحدثينَ في بيان علل الحديثِ:

الحديث أعَلَّه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ[2].

وقال العقيليُّ: «قال: سمعتُ البخاريَّ قال: عطية بن بسر، عن عكاف بن وداعة، لم يقم حديثه»[3].

وقال ابنُ حبانَ: «فيه معاوية بن يحيى منكر الحديث جدا، تغير حفظه فكان يحدث بالوهم فيما سمع»[4].

وأعله الدارقطنيُّ[5].

---

(2) كما في (مسائل الإمام أحمد– رواية أبي داود السجستاني) ص (450) رقم (2047)، وينظر: (منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث) (1/ 554– وما بعدها).

(3) (الضعفاء الكبير) (3/ 356).

(4) (المجروحين) (٢/٣٣٥).

(5) (التعليقات على المجروحين) ص (٢٥٥).

وقال ابنُ القيسرانيِّ: «رواه معاوية بن يحيى الأطرابلسي، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن غضيف بن الحارث، عن عطية بن بسر المازني.ومعاوية ليس بشيء في الحديث»[6].

وقال ابنُ الجوزيِّ: «وهذا حديث لا يصح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. أما الطريق الأول فقال: فيه رجل مجهول، ولا يعرف من الصحابة من: اسمه بشر بن عطية، ولا عطية بن بشر .

أما الطريق الثاني فقال العقيليُّ: عطية عن عكاف لا يتابع عليه. قالوا: لا يصح من هذا شيء وقال المؤلف: قلت: وقد رواه معاوية بن يحيى عن سليمان بن موسى. قال يحيى بن معين: ليس بشيء»[7].

وقال: «محمد بن راشد ضعيف، والرواية عن مجهول»[8].

وقال ابنُ عبدِ الهاديّ: «قد رواه أحمد بأطول من هذا، وهو ضعيف، وهو من رواية محمد بن مكحول عن أبي ذر. وقد قيل: إنه موضوع، وقد اختلف في إسناده»[9].

([6]) (تذكرة الحفاظ) ص (12).

([7]) (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) (2/ 119-120).

([8]) (جامع المسانيد) (2/ 238).

([9]) (تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق) (3/ 75).

وأعله الزيلعيُّ[10].

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمد، وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله ثقات»[11].

وقال: «رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف»[12].

وقال البوصيريُّ– بعد أن ذكر بعضَ طرقِ الحديثِ -: «والأسانيد فيه كلها ضعيفة»[13].

وقال ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ: «فاتّفقت الطرق الأول على أنه عكّاف بن وداعة الهلالي، وشذّ محمد بن راشد فقال: عكاف بن بشر التميمي، وخالف في الإسناد – أيضا -. والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب»[14].

وقال: «لا يخلو طريق من طرقه من ضعف»[15].

([10]) (تخريج الكشاف) (٢/ 439-441).

([11]) (مجمع الزوائد) (4/ 250).

([12]) المصدر السابق (4/ 251).

([13]) (إتحاف الخيرة المهرة) (4/ 13).

([14]) (الإصابة في تمييز الصحابة– ط العلمية) (4/ 442).

([15]) (تعجيل المنفعة) (٢/ ٢٠).

ونقل عن ابنِ حبانَ أنه قال عن هذا الحديث: «متن منكر، وإسناد مقلوب في التزويج»[16].

وقال – أيضا - : «قلت: الرجل المبهم هو (غضَيْف بن الحارث) سماه محمد بن أبي السري، عن عبد الرزاق، وذكره ابن منده في (المعرفة) عنه، وللحديث طرق عزيزة»[17].

وقال المدارسيُّ: «قال ابن منده: ورواه أشعت عن معاوية بن يحيى عن رجل من بجيلة عن سليمان بن موسى، زاد فيه رجلا بينهما؛ وأكثر الرواة سموا عكاف بن وداعة الهلالي، وشذ محمد بن راشد، فقال: عكاف بن بسر. قال الحافظ في (الإصابة) : الطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب، وله شاهد من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -.

ورواه الديلمي بسند ضعيف، بمثل حديث أبي ذر - رضي الله عنه – سواء، والله أعلم»[18].

وحكم عليه الألبانيُّ بالنكارة[19].

---

(16) (لسان الميزان–ط أبي غدة) (5/ 447).

(17) (إتحاف المهرة) (14/ 232)، وفي (إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي (6/ 213).

(18) (ذيل القول المسدد) ص (74).

(19) (سلسلة الأحاديث الضعيفة) رقم (٢٥١١)، ورقم (٦٠٥٣).

وقال شعيبٌ الأرناؤوطُ: «إسناده ضعيف»[20].

وتكلم عنه قال الوائليُّ وبيَّن اختلافَه[21].

وبهذا يتضح أن الحديثَ مُعَلٌّ، ولا تصحُّ نسبته إلى رسول اله – صلى الله عليه وسلم –؛ فقد حكم عليه كبارُ حفاظ الحديث والمحدثين من لَدُنِ الإمام أحمد بن حنبل إلى وقتنا المعاصر بالضعف.

وأكتفي بهذا القدر؛ وصلى الله على نبينا وحبيبنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

وآخر دعوايَ أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

وَكَتَبَهُ: أبو عبدِ الخالقِ أَشْرَفُ بنُ صَابِـرٍ.

---

(20) في تعليقه على مسند الإمام أحمد (35/ 355).

(21) (نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب») (3/ 1742-1743) رقم (1804).